

فما يدرون انهن من اهل ذمة وعلى المحسن الاتهام بهذا الامر وانما ذلك كله
ويستحق من اهل ذمة ومع ذلك سجد احدها وكذا والفاخرة او اسلم اليه
عليه كالمسلم والمذنبه او فحشا وعذرة كغيرها واصحابه وقد امر عرض الله تعالى عنه
بهدم كل كيسة وتخراب حثت هناك ولم يسبق منها الا ما كان قبل الاسلام
وصانع القبط على كل شئها باقيا بعضها وهدم بعضها ولم يسبق من الكنائس
الا ما كان قبل حث النبي صلى الله عليه وسلم اما اذا استعمل منها شئ فلا
يبرعون من عادته وقبل يمتعون لانه لا يستحقون قال في الحاوي وعندي
ان يمتنعوا من ايمانها فان صارت دارسة مستقلة فتمسوا من ثباتها وان كانت شعبة
فهم ثباتها وعلى الامام وبما يسه حفظ من كان منهم من دار الاسلام وودع من تصدق
بالاذية اي من المسلمين وان تحاكموا اليه مع المسلمين وجبا الحكم عنهم لانه لا يجوز ان يحكم
على المسلمين حاكم الكفار وان تحاكموا اليه في شريعة بعضهم مع بعض فليس قسمة قوتها
احدهما يبرم الحكم بهما وواحدة الرضوان الثاني لا يبرم لانهم لا يعقدون شريعتا
فلهما حكم بينهما كالكافرين وقد حررنا سحرنا فيه صلى الله تعالى عليه وسلم فقال
في كتابنا الخبز فان حاكم فاحكم بينهم او عرض عنهم فقل هذا ان رضوا حكم بينهم
ويستفظ ان رضوا بعد الحكم بها اذا كان كل واحد من طائفة واحدة اما اذا كان احدهما
نصرانيا والاخر يهوديا فليسوا بغير احدهما لا يبرم قيا على ما تقدم لانها لا تصدق
شريعة بعضها كما كانا على دين واحد والثاني وهو الرومي عن اهل هيرة ان يجب الحكم
بينها لان كل واحد منهما لا يرضى بحكم على الاخر فيضيع الحق وقيل القولان في حقوق
الاديين فانما في حقوق الله تعالى يجب الحكم بينهما قول واحد وان يبايعوا سويا فاحد
وقالوا انهم تحاكموا اليه لم ينقص ما فعلوا لانهم رضوا به فتم شتر المهر وان لم
يقا بقضا نقص عليهم لان ذلك موجب على الاسلام قال الله تعالى وان احكم ما ازل بينهم
انه وان اسلم منهم مني جزاى اربنا شها وبين لم يصح اسلامه لغير الشهادة لا يبرم تكلف
فلم يصح اسلامه كما يحتمون فقل بها يحال شبه وبنهم فان بلغ ووصف الكفر به ورضب
فان اصر على الكفر ودالي الهه وقيل يصح اسلامه ان الظاهر دون اهل ذمة فقل هذا ان
بلغ ووصف الاسلام حكم اسلامه من حين اقر بالشهاهتين وان وصف الكفر ولم
يصف الاسلام لم يحكم اسلامه لانه لا يرتق منه ما كان منه في العصر الا بما يضاف
حين يبلغ **فصل** وبأخذ منهم الجزية على قدر طيا فتم فقل العيل يبار وقل

المؤرخ

المختصه وباران على الفخر اربعة دنانير عند رأس الحول فاذا جازاه المحسن
جلس ويعوم الذي يطاهر راسه ويحني ظهره ويضع الجزية في الكمران ويضرب الاضفة
لحمه ويضرب لبرسته ويجمع اللحم بين الماصغ والاذن من الحاشين ويقول له
او الجزية يا كافر ويخرج الذي يده من حبه فيعطيا بركة وانما ويشترط مع الجزية
الترام الاحكام الاسلام فان استغنى من ادم الاحكام اوق في المسلمين اوزن تسعة
او اصابها باسم طراخ او فتن مسلما عن ذمة او قطع الطريق على مسلم او اولئك المسلمين
او دهم على عدوان المسلمين او قتل مسلما او ذكرا له تعالى او رسول صلى الله عليه وسلم
او ذمة لا لا يجوز فقد انقضت ذمته في ذلك مجتهد وقل في الحال وقدم ما لم ي
اصح القولين وقال ابو بكر العاصم من سب رسول صلى الله عليه وسلم
فقل جدا وان فعل ما سب منه مما اضره كفره كترك الفجار واظهار الجزية ما سبها
عز عليه ولا ينعض عهده فقل المحسن يعرف ذمة الاشياء والارامل جميعها

الكتاب الحسن في الجزية على اهل الذمة

وهي من المهمات الدينية لقول صلى الله عليه وسلم كانت لا يوزن الصلاة و
الجزية والامارة اذا وجدت كفايا واول ما يسأله والى الميت ثمة الجزية ثم يعقبها
ذمة ان كان عليه لقول صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة عن مفاتها بدنية
حتى يعقب عنه ثم ياد الى غسله بما روي في قوله صلى الله عليه وسلم في الرجل
الذي كان واقفا بعد بعثة فترفع عن راحته فترقصه فمات فعلى عليه السلام غسله
بما روي وكفنه في ثوبين ولا تحطه ولا تجر واراسه فان بعث يوم القيمة
وسن ان يتولى البره ثم جده ثم ابنه ثم ابن ابنته الا قرب قالوا على ترتيب العصابة
ثم الرجال الاجانب كما في الصلوة ثم الرزقة وميل ان الرزقة مقدمه على الاب وليلنا
ان ائمة الصديق رضي الله عنهم وصان غسله زوجته ولا تكفها من الصغار فقل ان
اجمعا ولا يكف المحسن من تصدق لفضل الله من الرجال والنساء الا لقد اشيا
صالحا جزية قد قرأ كتاب الجزية في الفقه وعرف واجازة ومنه مسحا ذمها
المحسب عن ذلك من كان فيهما بركه ومن لم يعلم صفة لغيره وان كانت امرأة عليها
النساء الا ان تبارت النساء الاجانب ثم الزوج ودين جواز عند ان علمت كرام الله
فقل فاطمة رضي الله عنهم ولم ينكره احد من الصغار وان مات رجل وليس هناك
الامارة اجنبية او ماتت امرأة وليس هناك الاجل اجنبيا كما في الغسل

